

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ ۝ فَنُكْتُ ۝
وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الرَّمْلَ ۝
وَأَنْ كَانَ غَيْرُهُ مِنْ أَوْنَاعِ الْبَدَلِ لَعَزَّكَ مِنْ مَوَاقِفَتِهِ
فِيهَا وَلَا يَبْرُدُ ذَلِكَ عَلَى الْمَضَلِّ لِأَنَّ الْمَقْبُولَ الَّذِي فِيهِ
تَقْصِيلٌ لَا يَغْتَرِضُ بِهِ وَهُوَ أَيُّ الْمَدْلِ صَادِقٌ عَلَى **أَرْبَعَةٍ**
أَفْئَامٍ وَلَوْ قَالُوا عَوَارِزُ بَعْدَ أَفْئَامٍ لَكَانَ أَحْضَرُ وَأَظْهَرُ
وَالْمَشْهُورُ لَيْسَ صَارَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ وَزَادَ بَعْضُهُمْ
بَدَلَ الْكَلِمَةِ مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهَا إِلَى الْفَرْقِ فَكَلِمَةُ وَالْمَنَافِئُ
فِي الْمَنَالِ وَأَوْ رَدُّ بَعْضِهِمْ مِثْلَهُ مِثْلَ رَبِيتِ دُرُجَةِ الْأَسَدِ
بِرُجْحِهِ بِجَانِهِ لِأَنَّهَا كَالْمَنْفِئَةِ الْمَنَافِئُ فِيهِ فَإِنَّ الرَّجْحَ عِبَارَةٌ
عَنْ مَجْمُوعِ الدَّرَجَاتِ فَيَلْزَمُ أَمَّا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهَا الْبَدَلُ فَهِيَ
خَامِسَةٌ وَلَمْ يُسَمَّ بِبَدَلٍ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ بَعْضُهَا لَمْ يَنْتَهَ وَنَدْرَسَتْ
بَلْ قِيلَ بَدَلٌ وَقَوْلُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ
مُصْنُوعَةٌ فِي الْجَمْهُورِ وَقَوْلُهُ لَوْ لَوَاحِجُ فَوَلَهُ
كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ نَزَعُوا

وَقَوْلُهُ **وَالشَّاعِرُ**
رَحِمَ اللَّهُ عَظِيمًا دُنُو لَمَّا بِسَجْدَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاءِ ۝
سَجَّادٌ كَوْنٌ غَدَاةَ الْبَيْنِ وَأَعْظَمًا كَمَا رَدَّ عَنْ الْجَلْدَةِ قَالَتْ
السَّبُوطِيُّ وَفَدُو جَدَّتْ لَهُ شَاهِدًا مِنَ التَّنَزُّوِيَّةِ
وَهُوَ قَوْلُهُ نَعَابِي فَأَوْلِكَ يَدُ حَمُولِ الْخَبْنَةِ وَلَا يَمِيزُ
شَيْءًا حِينًا عَدَدِينَ كَثِيرَةً لِأَخْبِنَةَ وَاحِدَةً وَلَقَائِلِ
أَنْ يَفُورَ لِأَشَاهِدَ فِيهِ لِأَنَّ الْخَبْنَةَ لِحَبْسِ أَوْ الْعُجُومِ
مِنْ مَعْنَى الْجَمْعِ فَأَبْدَأَ بِالْحَبْسِ مِنْهُ مِنْ فَيْبِلِ أَيْدِيَ الْكَلِمِ
مِنْ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ **بَدَلٌ مِنَ الشَّيْءِ** أَيُّ يَكْرَهُ هُوَ
الْمَدْلُ مِنْهُ فَالْإِضَافَةُ بَيِّنَةٌ وَبَيِّنَةٌ بَدَلٌ لِكُلِّ

لأنه

لأنه كل البدل لحد وهو الذي ذاته عين فانه المدل منه
أي يكون المدل منها شيئاً واحداً وان تقابلت فهو ما هما
وان لم يكن الماصدق واحداً لانهما قد يتخالفان بالعموم
والخصوص فلا يكون ماصداً فيهما واحداً كبدل الحوتك
فان المراد منها ما يخص في احداً كزينة الحوتك فان المراد
منها ما يخص واحد وسماه ابن مالك البدل المطابق وقال
في شرح الكفاية ذكر المظانفة اول من قول الخويين
بدل الكل من الكل لانها عبارة صالحة لكل بدل الشيء
المدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها انما تصدق
الاعل ذي اجزاء وذلك غير مستطر الاجماع على صحة البدلية
في اسم الله تعالى انتهى وقد عرفت في التشبيه بعبارة الناس
وقال في شرحه حزين على قادة الخويين والعبارة
الجيدة ان يقال بدل موافقاً من موافق وقال
ابوحيان بن بصرى صاحبنا لذلك بقوله بدل لا شيء
من الشيء قال الرضي وانا الى الان لم يقبله فرفق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ازمي
عطف البيان لا بدل الكل وعطف الوامر ان
العرف بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون منوعة العطف البيان فانه بيان والبيان
فزع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
عنه ان لا تسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا العاطف وقال
بعض المحققين في جوابه الظاهر المقصود بدل
الذي ليس مقصوداً بالنسبة اصلاً بل ارادوا انه
ليس مقصوداً اصلياً والحاصل ان مثل قولك